

غوغل تخير الدول: محرك البحث أو الأخبار

على "أندرويد"، ثم عبر الخدمة عينها على نظام تشغيل "آي.أو.أس" التابع لمجموعة أبل.

وأشار إلى أن غوغل وقعت اتفاقيات من أجل هذه المضامين الجديدة ضمن ما يسمى "غوغل نيوز شوكايس"، وقد شملت حوالي مئتي ناشر صحفي في ألمانيا والبرازيل والأرجنتين وكندا وبريطانيا وأستراليا.

وأضاف بيشاري "سنبقى إلى جانب الناشرين الصحفيين أكثر من أي وقت مضى لسماحهم في مشروعهم للتحويل الرقمي، ولدعم قطاع صحفي عالي الجودة".

ووفقا لتقارير قدمتها صحيفة الغارديان البريطانية، فقد أعلنت منصة فيسبوك عن إطلاق علامة التبويب "الأخبار" بالملكة المتحدة في يناير الجاري المقبل، في خطوة من المتوقع أن تدفع من خلالها الشركة الملايين من الدولارات سنويا للناشرين من أجل ترخيص مقالاتهم.

وفي تدوينة تعلن عن إطلاق علامة التبويب، قالت فيسبوك إنها تهدف أيضا إلى مساعدة الناشرين على توسيع جمهورهم، مما قد يفيد في زيادة أعداد المشتركين وعائدات الإعلانات.



رود سيمز

ميزان القوة يميل لصالح شركات التكنولوجيا في غياب قانون الأخبار

وبالنسبة إلى الناشرين، فمن المرجح أن يكون الجانب الأكثر أهمية في الخدمة هو المدفوعات التي تقبل فيسبوك إنها تدفعها مقابل المحتوى. ورفضت فيسبوك تحديد المبلغ الذي يتوقع دفعه كجزء من المخطط، لكن صحيفة الغارديان ذكرت أن بعض الناشرين يتوقعون جني الملايين من الدولارات سنويا من الخدمة، بتكلفة تصل بشكل عام إلى عشرات الملايين من الدولارات بالنسبة إلى فيسبوك.

وتقول فيسبوك إنها دخلت في شراكة مع أكثر من عشرة ناشرين مثل "غارديان ميديا غروب" و"إيكونوميست" و"ديلي ميرور" وغيرها.

ويتم توفير ملخصات إخبارية للقصص الرئيسية، وتوجيه القراء نحو التقارير الأصلية والموثوقة، وتوصي الخدمة أيضا بمواضيع ومقالات جديدة بناء على ما يختار الأشخاص قراءته ومشاركته.

وقالت سارة براون، رئيسة الشركات الإخبارية في فيسبوك بشمال أوروبا، إن القائمين على الأخبار في فيسبوك يهتمون بجودة التقارير، وتحديد مصادر المقالات الإخبارية الفريدة عند اختيار المقالات التي يجب تسليط الضوء عليها.

وتم إطلاق علامة تبويب الأخبار رسميا في الولايات المتحدة العام الماضي، وتقول الشركة إن 95 في المئة من الزيارات التي اكتسبها الناشر من خلال الخدمة كانت من جماهير جديدة.

واضطرت الصحف الفرنسية مرغمة إلى السير في هذه الشروط لكنها لجأت سريعا إلى هيئة المنافسة التي أمرت المجموعة الأميركية العملاقة في أبريل 2020 بالتفاوض "بحسن نية" مع الناشرين، وهو قرار دعمته لاحقا محكمة الاستئناف في باريس.

ثم انتهت المفاوضات المعقدة إلى توقيع شركة غوغل اتفاقا مع اتحاد الصحافة الإخبارية العامة "أبيغ"، الخميس، يقضي بدفع مبالغ مالية للصحف الفرنسية مقابل استخدام محتوياتها، بموجب القانون الأوروبي المسمى "الحقوق المجاورة".

وقبل فرنسا، قررت غوغل إغلاق صفحاتها الخاصة بالأخبار "غوغل نيوز" في إسبانيا بسبب قانون فرضته الحكومة يجبر أي موقع ينشر محتويات لمواقع أخرى بدفع مبالغ مالية لقاء استخدام ذلك المحتوى، بما في ذلك غوغل.

واقترحت البرلمان الإسباني القانون في أكتوبر 2014، وكان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في يناير 2015، غير أن غوغل رفضت أن تدفع مقابل ما يندرج تحت عنوان المواقع الإخبارية الأخرى في صفحة "غوغل نيوز"، قائلة إن الصفحة غير ربحية، وإن إعلاناتها التجارية لا تظهر عليها.

وتتخذ غوغل اليوم موقفا أكثر تشددا في ما يتعلق بأستراليا عبر التلويح بسحب محرك البحث الخاص بها، فيما يبدو محاولة لقطع الطريق على دول أخرى تفكر في سن قوانين وتشريعات تجبر عمالقة التكنولوجيا على الدفع ومنها دول عربية.

وأعلنت الحكومة المصرية في العام 2019، أنها بصدد إصدار مشروع قانون خاص بفرض ضرائب على إعلانات غوغل وفيسبوك وإستغرام والمنصات الإلكترونية المختلفة المتحصلة من السوق المصرية، وذلك من قبل فريق متخصص من وزارة المالية ومصحة الضرائب.

ورغم تأخر الإصدار إلا أن الحديث لا يزال جاريا بشأن الموافقة عليه واعتمادها، حيث تتم الدراسة على المعاملات التي تتم من داخل مصر عبر شبكات التواصل الاجتماعي لإخضاعها للضرائب، إضافة إلى الإعلانات على منصات شبكات التواصل الاجتماعي.

وتحاول غوغل ترضية وسائل الإعلام والمؤسسات الصحافية حول العالم عبر مبادرات متفرقة وإطلاق صناديق خاصة بدعم الصحافة بين فترة وأخرى. وفي أكتوبر الماضي أعلن رئيس غوغل سوندار بيشاري أن المجموعة الأميركية العملاقة ستستثمر مليار دولار في اتفاقيات شراكة مع ناشري صحف حول العالم.

وكتب بيشاري "هذا الالتزام المالي سيوفر دخلا للناشرين بغية صناعة مضامين عالية الجودة واختيارها" من أجل "تجربة" إخبارية أفضل عبر الإنترنت.

وأوضح أن المنتج الجديد الذي ستقدمه غوغل سيكون متوافرا في بادئ الأمر عبر خدمة "غوغل نيوز"

سيدني - هدت شركة غوغل الأميركية، الجمعة، بسحب محرك البحث الخاص بها من أستراليا بسبب قانون إعلامي مقترح من شأنه أن يطلب من الشركة الدفع مقابل المحتوى الإخباري، كما فعلت فرنسا، لكن غوغل يبدو أنها لا تريد المضي قدما في هذه السياسة التي ستشجع دولا أخرى على المطالبة بحقوق مؤسساتها الإعلامية.

وذكرت وكالة "أسوشيتد برس" الأسترالية للبناء أن ميل سيلفا، المدير الإداري للعمليات الأسترالية التابعة لشركة غوغل، قالت في تحقيق لمجلس الشيوخ، إن القانون غير عملي وأن الشركة غير قادرة على حساب المخاطر المالية.

وأضافت أن ترك السوق الأسترالية هو "الخيار العقلاني الوحيد إذا قدر لهذا القانون أن يمر".

وبموجب القانون، ستتفاوض شركتا غوغل وفيسبوك مع شركات الإعلام الكبرى في أستراليا، بما في ذلك هيئات البث العامة، حول المبلغ الذي سيدفع للوصول إلى أخبارهما، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، سيتم اللجوء إلى محكمين مستقلين لفرض ترتيب إلزامي.

وجرى إعداد القانون من جانب اللجنة الأسترالية لشؤون المنافسة والمستهلكين على مدار ثلاثة أعوام بعد مشاورات عامة.

ووفقا للوكالة الأسترالية، فإذا تم تمرير القانون، فسوف يجبر شركات التكنولوجيا على الدفع للمنتجات الإخبارية مقابل محتوياتها أو مواجهة غرامات تصل إلى 10 ملايين دولار أسترالي (7.7 مليون دولار أميركي).

وسيتم تطبيق القانون أولا على "فيسبوك نيوزفيدي" ومحرك البحث غوغل، وكانت لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية قد طرحت القانون.

وقال رئيس اللجنة رود سيمز أمام تحقيق مجلس الشيوخ، إنه "دون القانون بشأن الأخبار، سيكون ميزان القوة بعيدا للغاية لصالح شركات التكنولوجيا ويسمح لها بعرض صفقات وفقا لمبدأ القبول أو الرفض".

وتقول فيسبوك إن القوانين المقترحة "تسبب فهم ديناميات الإنترنت وستضر بكل منظمة إخبارية تحاول الحكومة حمايتها".

كما طلبت حكومة الولايات المتحدة من أستراليا قبل أيام قليلة، إلغاء القوانين المقترحة واقتربت تطوير نموذج دفع طوعي.

وتكافح غوغل من أجل عدم الرضوخ لسياسات الحكومات التي تجربها على الدفع، وسبق أن دخلت في معركة طويلة مع فرنسا التي بدورها أقرت قانونا يجبر شركات الإنترنت على الدفع للصحف مقابل المحتوى الذي تستخدمه، فقررت غوغل بصورة أحادية الحد من ظهور الصحف التي ترفض السماح لها باستخدام محتوياتها مجانا ضمن نتائج محرك البحث التابع لها.

مسؤولو الإعلام المصري يبررون ضعف المحتوى بالديون الضخمة

الصحافة فشلت في الموازنة بين دعم الحكومة وصوت الناس



تطوير الإعلام يحتاج رؤية أعمق

وقال وزير الدولة للإعلام أمام البرلمان "إن المؤسسات الرسمية تمر بظروف صعبة للغاية شغلها عن ملاحقة التطور الدولي في وسائل الإعلام والاتصال الدولية، لأنها مشغولة بمشكلات مالية وإدارية، حتى انصرف المجتمع لمناير حديثة وإلكترونية ووسائل تواصل اجتماعي لا تحكها أي قواعد".

ويقود هذا الاعتراف، إلى أن اهتمام الإعلام الحكومي بمعالجة أزماته الاقتصادية قبل الحلول المهنية، يصب في صالح المناير المنافسة، ويعزز هجرة الجمهور للشبكات الاجتماعية للحصول على المعلومة، باعتبارها أكثر حرية واستقلالية وسرعة في نقل الأحداث بعيدا عن القيود والتدخلات.

معضلة الهيئات الإعلامية في مصر، أنها بلا صلاحيات كاملة تجعل لها الكلمة العليا في تطوير المحتوى، أو زيادة الحرية الممنوحة للمؤسسات، فهناك دوائر وجهات مختلفة تتحكم فيها، بالتالي من الطبيعي أن تعاند الهيئات الاحتماء في الأزمة الاقتصادية لتبنيض وجهها والنماس الأعداء لها.

ثمة أزمة أخرى أكثر تعقيدا، ترتبط بنظرة الحكومة نفسها إعلاميا، ففي الماضي القريب كانت الصحف والقنوات الرسمية بالنسبة للدولة، المناير الأكثر اعتدالا واتزاناً وتعامل معها باعتبارها الأكثر قدرة على مخاطبة الداخل والخارج بلسان السلطة، وبشكل دبلوماسي وعقلاني محترف.

تغيرت هذه النظرة، وصارت هناك منابر غير حكومية تؤدي ذات الغرض تقريبا، وبطريقة أكثر احترافية، ودون تحميل الدولة فواتير مالية وأزمات إدارية، بالتالي فوجود البديل المناسب للإعلام الرسمي على المستوى القومي أو المرئي، ضاعف إهماله طالما أن وجوده كالعدم.

حتى لو كانت معضلة الإعلام الحكومي بحة، فإن التمتع في الأسباب الحقيقية، يقضي إلى أن الأزمة أيضا مهنية، بدليل أن الإعلانات التي كانت تمثل أهم مورد مالي للمؤسسات أصبحت نادرة، ويبرر أغلب المعلنين سبب هجرتهم للصحف والقنوات الرسمية بتراجع الجماهيرية أمام تحولها إلى نشرات إخبارية لا تجذب الناس، وفقدت برقيتها وأهميتها عند صانع القرار نفسه.

تغيرت هذه النظرة، وصارت هناك منابر غير حكومية تؤدي ذات الغرض تقريبا، وبطريقة أكثر احترافية، ودون تحميل الدولة فواتير مالية وأزمات إدارية، بالتالي فوجود البديل المناسب للإعلام الرسمي على المستوى القومي أو المرئي، ضاعف إهماله طالما أن وجوده كالعدم.

يتذرع رؤوس الهيئات الإعلامية في مصر بالديون الضخمة التي تتكفلها كاهل مؤسسات الإعلام الرسمي، وتعتوق مهمة الإصلاح. وهذا الأمر يكرس بقاء الوضع الراهن دون تغيير، طالما أنه يتم التعامل مع التطوير من وجهة نظر إدارية ومالية بعيدة عن الشق المهني.

واحد يعجل بالسقوط في دوامة يصعب الخروج منها، والجمهور لن يصبر على أي مؤسسة تهتم بالموارد على حساب تحسين المحتوى".

ولدى أغلب أبناء المهنة شعور بأن هناك شبهة تعمد لاستمرار الإعلام الرسمي على نفس الحالة، بحيث تكون هناك حجج لإمكانية التوسع في دمج الإصدارات وإلغاء أخرى أو خصخصة بعضها بإدخال مستثمرين طرفا في ملكية أصولها وإدارتها، وهو ما سبق الترويج له بقوة، وبدأ العمل على الدمج باستثناء.

ويرى متابعون أن الحكومة لو كانت تريد إنهاء الأزمات الاقتصادية لإعلامها، باعتبارها العائق الرئيسي أمام عودته للريادة كما تروج الهيئات الإعلامية، لكانت أقدمت على خطوة جريئة بإسقاط الديون المترتبة على المؤسسات، خاصة وأن أغلبها عبارة عن ضرائب قديمة وفواتير كهرباء ومياه، مطلوب دفعها لوزراء المالية.

وما يبرهن على أن الأزمة المالية ليست عائقا أمام تطوير المؤسسات، أن جميع الإصدارات الصحافية الحكومية لها مواقع إلكترونية، وبنات لها مطبوعات رقمية وليست ورقية تحتاج إلى طباعة وأخبار وتوزيع وأموال، ورغم ذلك ما زالت غير قادرة على المنافسة وجماهيريتها محدودة مقارنة بالخاصة.

وتعزز هذه الشواهد، أن معضلة الإعلام الحكومي تكمن في المحتوى قبل أي شيء آخر، فالجمهور ينتظر منابر متحررة عن هيمنة الخطاب الرسمي على سياستها التحريرية، بحيث تكون مستقلة ومتناغمة مع الشارع وليس السلطة، أو على الأقل توازن بين دعم الحكومة ونقل صوت الناس إلى صانع القرار.

وأشارت ليلي عبدالمجيد في تصريحات لـ"العرب"، إلى "أن بداية حل أزمات المؤسسات الرسمية، بالمصارحة والاعتراف بوجود مشكلات مهنية خطيرة، وغلق الباب أمام العنقبات الشبائبية التي تترك جيدا ما يحتاجه الشارع، وحتى لو كانت هناك مشكلات اقتصادية، يمكن جذب الناس بأقل الإمكانيات، وهذا قمة الاحترافية".

وتسيطر على أغلب المناير الحكومية فكرة الالتزام الحرفي بالبيانات الرسمية، خشية المجازفة بنشر معلومات عن قضايا وملفات تثير غضب جهات رسمية، وهذه أمور ليست لها علاقة بالنواحي الاقتصادية التي تتحدث عنها الهيئات الإعلامية، بل تتعلق بغياب الجراة في الاختلاف والاستقلالية.

أحمد حافظ كاتب مصري

القاهرة - عكست تلميحات الهيئات المعنية بإدارة منظومة الإعلام الحكومي في مصر عن عرقلة الديون لخطط تطوير التلفزيون والصحف الرسمية، عدم وجود خطة لانتشال المؤسسات الإعلامية الحكومية من أزماتها المتركمة، التي وضعتها في مرتبة متدنية من حيث المنافسة والقبول الجماهيري.

وقال وزير الدولة للإعلام أسامة هيكل أمام مجلس النواب الثلاثاء، عندما كان يدافع عن تأخر تطوير المؤسسات الحكومية، "إن الهيئة الوطنية للإعلام المالكة للتلفزيون الرسمي، تعاني من تراكم الديون، حتى بلغت 40 مليار جنيه (نحو 2.6 مليار دولار)".

ليلى عبدالمجيد بداية حل الأزمة الاعتراف بوجود مشكلات مهنية خطيرة

وأعاد كلام هيكل الصدام الذي هذا مع دوائر إعلامية مختلفة، حول الجهة التي لها سلطة تطوير المنظومة، وسارعت الهيئة الوطنية للصحافة إلى تكذيب الوزير، وقالت الأريعاء "إن كلامه عن الديون غير دقيق، ولا تتجاوز 13.9 مليار جنيه (أقل من مليار دولار)، لكنها ما زالت ملقا شائكا توارثته المؤسسات منذ فترة طويلة".

وأظهر الصدام الجديد، حجم إصرار المسؤولين عن تطوير الإعلام الحكومي على التمسك بتراكم الديون، لتخفيف الضغوط الواقعة عليهم لتأخرهم عن اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها تغيير الصورة الذهنية السلبية لدى الشارع عن المناير الرسمية، وتجربة أنفسهم أمام دوائر صناعة القرار عن أي تقصير.

وأوحى حديث هيكل وباقي الهيئات الشريكية في إدارة المنظومة، بأن أزمات الصحف والقنوات الحكومية تقتصر على الشق الاقتصادي، وهي قنوات خاطئة مقارنة بالأسباب الواقعية التي صار يلمسها الشارع نفسه، وتتعلق بسوء الإدارة وضعف المحتوى وتجاهل نبض الناس لحساب الحكومة.

وأكدت عميد كلية الإعلام بجامعة القاهرة سابقا ليلي عبدالمجيد، على أنه "لا يمكن حل أزمات الإعلام الحكومي دون السير في مسار يشترك فيه الشقان الاقتصادي والمهني، لأن الاهتمام بشق



غوغل متمسكة بموقفها المتشدد